الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

فعالية صناديق الثورة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية

The effectiveness of the Sovereign Wealth Funds as an instrument for the conduct of oil revenues in The Arab countries -The case of Algeria

أ. بوفليح نبيل
ماجستير في العلوم الاقتصادية أستاذ مساعد
Email: bouflih،2@maktoob.com

ملخص

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن بروز ظاهرة اقتصادية جديدة تتمثل في صناديق الثروة السيادية أو ما يعرف بصناديق النفط التي تم إنشائها من قبل معظم الدول النفطية بغية ادخار أو استثمار الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط منذ بداية العقد الحالي، وعلى غرار معظم الدول النفطية قامت الجزائر بإنشاء صندوق للنفط يدعى بصندوق ضبط الموارد في سنة 2000 ، إن الهدف من هذه الدراسة هو تقييم تجربة الجزائر في المجال بمقارنتها بتجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال للوصول إلى تحديد المعوقات التي تحول دون تعظيم منافع هذه التجربة وتقديم توصيات لرفع كفاءة وفعالية أداء صندوقها الخاص .

الكلمات المفتاحية : صناديق الثروة السيادية ، دول نفطية ، صندوق ضبط الموارد ، قطاع المحروقات ، الموازنة العامة .

Résumé

A l'heure actuelle la scène économique mondiale est marquée par l'émergence d'un nouveau phénomène économique, les fonds de pétrole ou bien les fonds de souveraineté, ces fonds qui ont été créé par plusieurs pays pétroliers afin d'épargner ou d'investir les excédents financiers réalisés à la suite de l'accroissement des prix du pétrole depuis le début de cette décennie. L'Algérie comme plusieurs autre pays pétroliers a créé son fond propre a partir de l'année 2000. L'objectif de cette étude est d'évaluer l'expérience algérienne dans ce domaine afin de relever les obstacles qui limitent les avantages de cette expérience de plus fournir des recommandations visant à améliorer la
. rentabilité et l'efficacité de ce fond

Mots-clés: Les fonds souverainetés, Les pays pétroliers, Fonds de contrôle des ressources, Le secteur des hydrocarbures, Budget général

مقدمة

إن المتتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعات قياسية منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى أكثر من 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2008 وكنتيجة لهذا الوضع حققت الدول المصدرة للنفط مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض مؤشراتها الاقتصادية على غرار تسجيل موازين مدفوعاتها و موازناتها العامة لفوائض مالية معتبرة باعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم هذه الدول، ومن أجل استغلال وتوظيف الفوائض المالية أنشئت معظم الدول النفطية صناديق ثروة سيادية بهدف استثمار أو ادخار أو استعمال الفوائض المالية في تمويل مختلف برامج وسياسات التنمية ، وتعد الجزائر من بين هذه الدول من خلال إنشائها لصندوق ضبط الموارد إبتداءا من سنة 2000 .

إن دراستنا تهدف إلى تقييم تجربة الجزائر في هذا المجال من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد.
- ماهية الصندوق وأهدافه .
- تقييم أداء وفعالية الصندوق.
- اقتراحات لترقية وتحسين أداء الصندوق .

أولا: دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد

من المعلوم أن تاريخ إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر يرجع إلى سنة 2000 حيث سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة خلال نفس السنة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مقارنة بالأسعار السائدة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين ، وبما أن أداء الاقتصاد الجزائري يتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية فإنه يمكن تقسيم الدوافع التي حفزت الحكومة على إنشاء هذا الصندوق إلى دوافع داخلية وخارجية :

1) **الدوافع الداخلية** : إن تحديد واستنتاج هذه الدوافع يتطلب منا أولا دراسة هيكل الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا يعتمد بدرجة كبيرة على أداء قطاع المحروقات وهو مايوضحه الجدول التالي مع العلم أن الفترة محل الدراسة تمتد بين (1996-2000) باعتبارها الفترة التي سبقت إنشاء صندوق ضبط الموارد.

جدول رقم (01) : مؤشرات تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات خلال الفترة (1996-2000)

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة قطاع المحروقات من PIB	6, 28	29,6	23	27,8	39,4
نسبة الجباية البترولية من إيرادات الموازنة العامة للدولة	63	63,96	54,98	61,89	76,87
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات	95,44	95,34	96,36	96,62	97,27

Source: imf country report, Algéria statistical appendix, 2001, 2005

إن الجدول رقم (01) يبين أن تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يتم وفقا لثلاث مستويات :

- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-1996):29.68 %، مع العلم أن سنة 2000 تعد السنة التي سجلت أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 39.4 % من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي ما فتئ يسجلها هذا القطاع من سنة لأخرى مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات .

- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة : تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة وهو ما تؤكده معطيات الجدول رقم ٠١ إذ بلغت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة للدولة 64.12 % كمتوسط خلال الفترة (1996-2000) مع العلم أن هذه النسبة سجلت أكبر قيمة في سنة 2000 لتصل إلى 76.86 % ، كل ذلك يعني أن الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي ، و باعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر .

- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر باعتبار أن صادرات هذا القطاع مثلت نسبة 96.20 % كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.

من خلال ما سبق يتبن لنا أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل مباشر بأداء قطاع المحروقات مما يعني أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وفترة التسعينات من القرن العشرين ترجع أساسا إلى تدني أداء قطاع المحروقات بسب انخفاض أسعارها على المستوى العالمي ، ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد تتمثل أساسا في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

وفي نفس السياق فإنه لا يمكن فصل الدوافع الداخلية عن الدوافع الخارجية بالنظر إلى أن أداء قطاع المحروقات يرتبط أساسا بمستويات أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن الجزائر باعتبارها بلد نفطي لا يمكن لها أن تتجاهل مختلف السياسات التي تنفذها البلدان النفطية والهادفة إلى الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية.

2) الدوافع الخارجية:

يمكن تلخيصها في دافعين أساسيين:

أ- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، والجدول التالي يوضح ذلك :

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري (دولار أمريكي)	21,7	19,5	12,9	18	28,5
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	4,13	5,69	1,51	6,36	12,31
رصيد الموازنة العامة (مليار دينار جزائري)	100,1	81,5	-101,2	-11,2	400

Source: imf country report, Algria statistical appendix, 2001, 2005

جدول رقم (02) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط خلال الفترة – (2000-1996)

إن الجدول رقم (02) يبين مدى التقلبات الحادة التي تميز أسعار النفط ، فعلى سبيل المثال سجل سعر البرميل من البترول الجزائري انخفاضا حادا بين سنتي 1997، 1998 لينتقل من 19.5 دولار أمريكي إلى 12.9 دولار وهو انخفاض بنسبة 33.84 % ، في المقابل سجل ارتفاع في سعر البرميل بين سنتي 1998، 2000 لينتقل من 12.9 دولار إلى 28.5 دولار ما يمثل زيادة بنسبة 120.93 % .

إن هذه التذبذبات أدت إلى تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمتين :

- الصدمة الأولى سلبية خلال سنة 1998 وهو ما يتضح من خلال تسجيل رصيد الميزان التجاري لانخفاض بنسبة 73.46 %عن الرصيد المسجل خلال سنة 1997 ، كما أن رصيد الموازنة العامة سجل عجزا بقيمة 101.2 مليار دينار جزائري .

- الصدمة الثانية إيجابية سجلت خلال سنة 2000 ، إذ ارتفع رصيد الميزان التجاري بنسبة 266.07 % عن الرصيد المسجل في سنة 1999 ، كما أن رصيد الموازنة العامة سجل فائضا قياسيا بقيمة 400 مليار دينار جزائري .

أمام هذا الواقع وفي ظل عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل قررت الحكومة استحداث صندوق خاص يعمل كآلية لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلا .

ب ـ رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية : تعد تجربة الجزائر من خلال إنشائها لصندوق النفط » صندوق ضبط الموارد « التجربة الأحدث في هذا المجال إذا ما قورنت بتجارب بعض الدول النفطية، حيث نجد أن بعض الدول قد قامت بتأسيس صناديق سيادية خلال فترات الستينات والسبعينات من القرن العشرين ذلك ما يبينه الجدول رقم 03 :

جدول رقم (03) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط خلال الفترة – (2000-1996)

البلد	التسمية الرسمية للصندوق[1]	سنة إنشاء الصندوق
الكويت[2]	صندوق الاحتياطات العامة	1960
	صندوق الأجيال القادمة	1976
الإمارات العربية المتحدة	هيئة أبو ظبي للاستثمار	1976
مملكة بروناي	وكالة بروناي للاستثمار	1983
النرويج	Governement pensions fund	1990
ماليزيا	Khazanah nasional	1993
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	2000
روسيا	صندوق الاستقرار لروسيا الفيدرالية	2000
إيران	صندوق الاستقرار النفطي	2000
كازاخستان	صندوق النفط الوطني	2000
قطر	هيئة قطر للإستثمار	2005

Source : Amel Blidi, l'Algérie bon investisseur gouvernemental étranger aux USA, El Watan économie, n° :119, 24-30, septembre 2007, p 4.

إن الجدول رقم (03) يبين أن هناك دول عديدة سبقت الجزائر في مجال إنشاء صناديق النفط على غرار: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، النرويج، ماليزيا وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية ، كما أن تعدد تجارب مختلف هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال على غرار تجربة النرويج والكويت .

قبل الانتقال إلى المحور الثاني يجب التنبيه إلى أن تأسيس الدول النفطية لصناديق سيادية أو صناديق النفط لا يعني بالضرورة وجود نموذج موحد لهذه الصناديق إذ يلاحظ وجود اختلافات بين تجارب الدول تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل واليات عمل وحتى التسميات الرسمية المعتمدة لهذه الصناديق إلا أن العامل المشترك بينها هو مصدر تمويلها الذي يتمثل أساسا في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي ، وعموما يمكن تقسيم صناديق النفط الموجودة حاليا إلى صناديق احتياط ، صناديق ادخار، صناديق استثمار، كما يمكن تقسيم صناديق النفط حسب مجال عملها إلى صناديق محلية تعمل داخل البلد أو صناديق خارجية يمتد مجال عملها خارج البلد .

ثانيا: ماهية صندوق ضبط الموارد وأهدافه.

إن إنشاء صندوق ضبط الموارد قد تم خلال سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدر بـ: 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار[3] خلال نفس السنة ومن اجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة ، وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في27 جوان 2000، حيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق مع العلم انه قد أدخلت تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال كل من قانون المالية لسنة 2004[4]، وقانون المالية التكميلي لسنة 2006[5]، وفيما يلي بعض النقاط المحددة لماهية وأهداف الصندوق[6] :

ـ نوع الصندوق: إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعي «البرلمان» .

ـ مصادر تمويل الصندوق: تتمثل في:

– فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.

– كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق .

ـ أهداف الصندوق : تتمثل في :

– تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.

– تخفيض المديونية العمومية .

ـ تسيير الصندوق: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

ـ مجال عمل الصندوق: إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات ، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية .

ـ يجب التنبيه على أن تعديلات مهمة قد أدخلت على الصندوق خلال سنتي 2004، 2006 شملت:

ـ مصادر تمويل الصندوق[7] : أضاف قانون المالية لسنة 2004: » تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية« لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق مع العلم أن هذا التعديل يتوافق مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية خلال نفس السنة حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق .

ـ أهداف الصندوق: عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2000الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: «تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري»، إن هذا التعديل يمكن أن يقسم إلى قسمين :

– إن تمويل عجز الموازنة العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية[8] ، كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى اقل من تقديرات قانون المالية، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل

الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز.

- إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.

يمكن إرجاع سبب التعديلات التي أدخلت على الصندوق خلال سنة 2006 إلى ما يلي:

- إن الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وهي سياسة كينزية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ برنامجين تنمويين: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نفذ خلال الفترة «2001-2004» خصص له مبلغ 7 ملايير دولار أمريكي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي «2005-2009» خصص له أكثر من 150 مليار دولار، إن تنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2001-2007 بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة و تحديد قوانين المالية للإيرادات العامة للدولة على أساس سعر19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني مما يعني ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المنفذة من طرف الحكومة.

ثالثا: تقييم أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد.

إن تقييمنا لأداء وفعالية الصندوق سيتم على مستويين:

- تقييم فعالية الصندوق من خلال تحديد مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المحددة له.
- تقييم فعالية الصندوق بمقارنته مع تجربة بعض البلدان الرائدة في هذا المجال.

1) مدى نجاح الصندوق في تحقيق الأهداف المحددة له:

رأينا فيما سبق أن الأهداف المحددة للصندوق تتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية بسبب انخفاض أسعار النفط إلى أقل من19 دولار أمريكي للبرميل [9] بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية «الداخلية والخارجية».

جدول رقم (04): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2006)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الموارد:							
- رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	0	232,137	171,543	279,78	320,892	721,688	1842,686
- فائض قيمة الجباية البترولية	453,237	123,864	26,504	448,914	623,499	1368,836	1798
- تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0
الإستخدامات:							
- تمويل عجز الخزينة العمومية.	0	0	0	0	0	0	91,530
- سداد أصل الدين العمومي.	221,100	184,467	170,060	156,000	165,559	247,838	618,111
-التسديد المسبق للمديونية الخارجية.	0	0	0	0	57,144	0	0
- رصيد الصندوق في 31/12/ن	232,137	171,534	279,78	320,892	721,688	1842,68	2931,045

Source : ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008

1-1) دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة:

إن تحديد الدور الذي قام به الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة وبالتالي تمويل عجز الموازنة العامة للدولة يستلزم الاعتماد على معطيات الجدول رقم 4 بالإضافة إلى معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (05): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2006)
الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة للدولة: من دون فائض قيمة إيرادات الجباية البترولية [10]	1152,87	1355,23	1576,79	1498,49	1591,70	1713,864	1828,9
النفقات العامة للدولة	1178,1	1321,0	1550,6	1691,4	1891,8	2052,0	2660,6
رصيد الموازنة العامة من دون فائض قيمة الجباية البترولية	25,23-	34,23+	26,19+	192,91-	300,1-	338,14-	831,7-

Source : « 2000-2005 » : imf country report , Algeria statistical appendix ,2001,2005 .
«2006 » : ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008.

إن الجدول رقم (05) يبين :

- أن رصيد الموازنة العامة سجل عجزا خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2001 ،2002 إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له في سنة 2006 : 831.7 مليار دينار كما بلغ متوسط عجز رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2006) : 231.52 مليار دينار ، إن هذا العجز ناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الإيرادات البترولية ، وهو ما يفسر بتنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة على رفع الإنفاق الحكومي لحفز النمو الاقتصادي .

- وفيما يخص كيفية تمويل العجز الموازني يمكننا أن نلاحظ بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04) ما يلي :

أ) خلال الفترة (2000-2005) لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة حيث لم تسجل أية اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز، مما يعني استخدامها لطريقة القرض العام لتغطية العجز، وهو ما ينسجم مع القواعد المحددة لأهداف الصندوق ،إن عدم استعمال موارد الصندوق للتمويل المباشر للعجز الموازني يمكن أن يفسر بما يلي:

- رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث بسب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي 19 دولار أمريكي للبرميل الذي على أساسه يتم تقدير إيرادات الجباية البترولية خلال كل سنة ، مما يعني عدم تؤكد الحكومة من استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي وحرصها على تجنب أي صدمة سلبية قد تشمل الموازنة العامة نتيجة تقلبات أسعار هذه الأخيرة .

- الحفاظ على استقرار الأسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار كما أن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام الداخلي لتمويل العجز الموازني يهدف كذلك إلى التحكم في معدلات التضخم وذلك بالتحكم في زيادة الطلب الكلي الناتجة عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة .

ب) خلال سنة 2006 يلاحظ أن الحكومة اقتطعت 91.53 مليار دينار من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة ، وهو ما يمكن تفسيره بما يلي :

- إن الارتفاع المستمر لأسعار النفط قلل مخاوف الحكومة من حدوث انهيار لأسعار النفط على المدى المتوسط الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق .

مما سبق يمكن القول أن دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة قد تم بطريقتين:

- طريقة غير مباشرة: إن استخدام الحكومة للدين العام الداخلي لتمويل العجز الموازني أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له ، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية .

- طريقة مباشرة: من خلال مساهمته المباشرة في تمويل جزء من عجز الموازنة العامة خلال سنة 2006.

1 ـ 2) دور الصندوق في تخفيض حجم المديونية العمومية «الداخلية والخارجية»:

لدينا الجدول التالي الذي يبين تطور الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة (2000-2006):

جدول رقم (06) : تطور الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة (2000-2006)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
- الدين العمومي الداخلي «مليار دينار جزائري»	1059,4	1001,5	982,5	982,2	1000,0	1094,8	-
- نسبة الدين الداخلي من PIB	% 25,0	% 23,5	% 21,6	% 18,7	% 16,3	% 14,6	-
- الدين الخارجي «مليار دولار أمريكي»	25,3	22,6	22,6	23,4	21,9	17,9	6,0
- نسبة الدين الخارجي من PIB	% 23,1	% 20,6	% 20,0	% 17,2	% 12,8	% 8,7	% 2,6

Source : imf country report , Algeria statistical appendix ,2001,2005 .
Ministère des finances, la dette extérieure « 2000-2006 ».

إن تحليل معطيات الجدول رقم (06) يبين لنا أن الدين العمومي الداخلي مر بمرحلتين:

- مرحلة الانخفاض خلال الفترة (2000-2003) إذ انخفض الدين من 1059.4 مليار دينار سنة2000 إلى 982.2 مليار دينار سنة 2003، وهو ما يتوافق مع استخدام الحكومة موارد الصندوق لتخفيض الدين العمومي .

- مرحلة الارتفاع خلال الفترة (2003-2006) حيث ارتفع الدين من 982.2 مليار دينار سنة 2003 إلى 1094.8 مليار دينار سنة 2005، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بلجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على موارد الصندوق لتمويل هذا العجز، كما يؤكد تفضيل الحكومة استخدام موارد الصندوق لسداد الدين العمومي الخارجي على حساب الدين العمومي الداخلي.

وفيما يخص الدين الخارجي فقد سجلت المديونية الخارجية انخفاضا كبيرا خلال الفترة (2000-2006) إذ انخفضت من 25.3 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 6 مليار دولار سنة 2006 كما تراجعت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي من 23.1 % سنة 2000 إلى 2.6 % سنة 2006 ما يمثل انخفاضا بأكثر من 20 نقطة مئوية، إن هذا الانخفاض راجع إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة2000، كما استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد لسداد وتخفيض حجم الدين الخارجي حيث وصلت مجموع الاقتطاعات من الصندوق الموجهة أساسا لسداد الدين الخارجي 1820.27 مليار دينار جزائري[11] خلال الفترة 2000-2006 مع العلم أن فترة 2004-2006 سجلت أكبر الاقتطاعات بسب قيام الحكومة بالسداد المسبق للمديونية الخارجية في نفس الفترة .

مما سبق فإن تقييمنا لأداء صندوق ضبط الموارد ضمن الأهداف المحددة له يمكن تلخيصه عبر النقاط التالية:

- ساهم صندوق ضبط الموارد بصفة مباشرة وفعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة (2000-2006).

- إن استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة من جهة

أخرى ساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية «ارتفاع أسعار النفط» والداخلية «ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي» ، وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة.

- ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2006) إذ أن امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة داخل البلد، كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازني واعتمادها على الاقتراض الداخلي في التمويل خلال الفترة (2000-2005) ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة ، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها للحفاظ لتخفيض معدل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

2) تقييم فعالية الصندوق بمقارنة تجربة الجزائر مع تجربة النرويج :

إن تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر لا يجب أن يتم بمعزل عن تجارب البلدان السباقة في هذا المجال باعتبار أن الجزائر لا يعتبر البلد الوحيد الذي يملك صندوق ثروة سيادي ، ومن هذا المنطلق فإن مقارنة تجربة الجزائر مع تجربة إحدى البلدان الرائدة في هذا المجال يمكن من استخلاص مزايا ونقائص التجربة الجزائرية .

تعد تجربة النرويج مع صناديق النفط أو الصناديق السيادية من أكثر التجارب نجاحا من بين الدول التي استعملت هذه الصناديق حسب خبراء صندوق النقد الدولي[12]مع العلم أن تأسيس صندوق النفط في النرويج تم في سنة 1990 ، يمكن تلخيص هذه التجربة عبر النقاط التالية[13]:

أ) أهداف الصندوق : تتمثل في :

- الحفاظ على الثروة النفطية للمستقبل مع التوزيع العادل لها بين الأجيال.

- تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المخاطرة/العائد.

- حماية الموازنة العامة للدولة من التقلبات المفاجئة للمداخيل النفطية والحفاظ على توازنها على المدى البعيد .

ب) إيرادات الصندوق :

- استقبال جميع مداخيل الثروة النفطية المحولة من طرف الحكومة .

- العوائد المحققة نتيجة الاستثمار قي القيم المنقولة عبر الأسواق المالية العالمية

ج) نفقات الصندوق :

- تحويل جزء من المداخيل البترولية نحو الموازنة العامة للدولة «يتم تحويل نسبة 4 % من المداخيل البترولية سنويا نحو الموازنة العامة» .

- استثمار ماتبقى من موارد الصندوق في شكل أصول مالية خارج البلد.

د) دوافع استثمار أصول الصندوق في الخارج :

- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل الذي قد يحصل بينها وبين الصندوق من حيث الأهداف والوظائف .

- تجنب التأثيرات السلبية الناتجة عن ارتفاع المداخيل النفطية على الاقتصاد النرويجي والمتمثلة أساسا في ارتفاع سعر صرف العملة ، انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن ،توجه الموارد المالية نحو القطاع النفطي وهي التأثيرات المسماة بالمرض الهولندي .

- تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للحكومة الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها على شكل سيولة نقدية.

- إن الاستثمار في الأصول المالية يسمح للحكومة من الحصول على السيولة النقدية في اقل مدة ممكنة

بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية.

ه) طريقة استثمار أصول الصندوق:

إن استثمار أصول الصندوق في الخارج يتم على النحو التالي: 60 % من أصول الصندوق يتم استثمارها في شكل سندات موزعة على النحو التالي: 35 % في السوق المالي الأمريكي 55 % في الأسواق المالية الأوروبية، 10 % في الأسواق المالية لآسيا وأقيونيسيا. 40 % من أصول الصندوق مستثمرة في شكل أسهم موزعة على النحو التالي: 50 % في الأسواق المالية الأوروبية، 50 % في السوق المالي الأمريكي.

إجمالا فإن أصول الصندوق مستثمرة على شكل أسهم وسندات في 27 دولة متقدمة منها 6 بلدان مصنفة ضمن الدول المصنعة حديثا تم إضافتها في سنة 2001 إلى قائمة الدول التي يستثمر فيها الصندوق، ولتجنب مخاطر استثمار أصول الصندوق في شكل أسهم تم تحديد نسبة 3 % كحد أقصى لمساهمة الصندوق في رأسمال أي شركة، كما حددت أجال السندات التي يمكن للصندوق أن يستثمر فيها بين 3 و 7 سنوات.

❖ الإشراف والرقابة على الصندوق : يمكن تمثيل الهيئات المشرفة على الصندوق في الجدول التالي:

جدول رقم (07) : الهيئات المشرفة على صندوق النفط النرويجي

	وزارة المالية	البنك المركزي النرويجي
صفة الإشراف	مالك الصندوق	مكلف بتسيير الصندوق
الوظائف	- التوزيع الاستراتيجي لأصول الصندوق وأماكن استثمارها حول العالم. - القيام بالتحليل المقارن . - تقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق بمساعدة منظمات استشارية مستقلة. - تقديم تقارير دورية للبرلمان النرويجي حول أداء الصندوق .	- العمل على تحقيق اكبر عائد ممكن من استثمار أصول الصندوق مع التقيد بالقواعد المحددة لهذا الاستثمار. - التحكم في المخاطر المصاحبة لاستثمار أصول الصندوق - تقديم تقارير دورية حول الصندوق لوزارة المالية

Source :Sigbjorn alte berg, le fonds du pétrole du gouvernement norvégien, banque centrale de Norvège, 26 juin 2003 , p:21 , cite : www-norges-bank.no.

وفيما يخص الرقابة على الصندوق فبالإضافة إلى الرقابة الداخلية التي يخضع لها الصندوق على مستوى الهيئة المكلفة بالتسيير » البنك المركزي « والهيئة المالكة للصندوق » وزارة المالية « فإن الصندوق يخضع كذلك لرقابة صارمة من قبل البرلمان النرويجي من خلال التقارير الدورية المقدمة من طرف وزارة المالية للبرلمان الذي يعتبر الجهة الوحيدة المخول لها صلاحية تعديل القواعد المسيرة للصندوق، كما أنه لا يمكن للحكومة التصرف في موارد الصندوق دون موافقة البرلمان ، ولإضفاء مزيد من الشفافية على تطور وضعية الصندوق فإن البنك المركزي بصفته مسير الصندوق ملزم على تقديم تقارير فصلية يتم عرضها للرأي العام عن طريق ندوات صحفية وفي الموقع الإلكتروني للبنك .

إن مقارنة تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر مع تجربة النرويج الرائدة يمكننا من استخلاص عدة معوقات تحول دون تطوير كفاءة وفعالية الصندوق في الجزائر يمكن ذكرها فيما يلي:

- **هيكل الصندوق** : إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة العامة الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خاصة خلال فترات ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.

- **محدودية مجال عمل الصندوق** : إن تركيز مجال عمل الصندوق على المستوى الداخلي واقتصار عمله الخارجي على سداد المديونية العمومية الخارجية يؤدي إلى وجود سيولة مالية معطلة في الصندوق

وبالتالي حرمان الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها في حالة استثمار أصول الصندوق في الأسواق المالية العالمية.

- **اقتصار موارد الصندوق على الإيرادات البترولية** : يعرض الصندوق لصدمات سلبية خطيرة في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لفترات طويلة مما يعني أن صندوق ضبط الموارد في الجزائر غير مستقل عن تقلبات أسعار النفط وغير مستدام .

- **الإشراف على الصندوق**: إن إنفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير الصندوق يعني هيمنة الحكومة على الصندوق مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلال صندوق بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في تسيير الصندوق .

- **عدم خضوع الصندوق للمساءلة والشفافية**: إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يعني عدم خضوعه لرقابة البرلمان بالنظر إلى أن العمليات الخاصة بحسابات الخزينة العمومية تتم خارج الموازنة العامة للدولة وهو ما يعني انعدام الرقابة المستقلة على الصندوق، كما أن استعمال الحكومة لموارد الصندوق دون الرجوع للبرلمان يؤدي إلى سوء تسيير الصندوق.

إن عدم نشر تقارير دورية تفصيلية عن الصندوق يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الإطلاع على تطور وضعية الصندوق .

رابعا: اقتراحات لترقية وتحسين أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر.

إن رفع كفاءة وفعالية الصندوق يتطلب إعداد إستراتيجية طويلة المدى للصندوق تعتمد أساسا على تغيير نظرة الحكومة للصندوق من أداة مؤقتة تعمل على ضبط وتعديل الموازنة العامة وسداد المديونية إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد وتساهم في التوزيع العادل للثروة بين الأجيال كما أن الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو تحويل مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة زائلة إلى مداخيل الأصول المالية باعتبارها أصول دائمة.

إن وضع هذه الإستراتيجية يتطلب تنفيذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في :

1) **تعديل أهداف الصندوق**: لتتوافق مع الإستراتيجية الجديدة حيث يتم الحفاظ على بعض الأهداف القديمة وإضافة أهداف جديدة، وعموما فإن أهداف الصندوق تصبح على النحو التالي:

- الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في استغلال مداخيل الثروة النفطية من خلال تثمينها وتحويلها إلى مداخيل أصول مالية مستدامة .

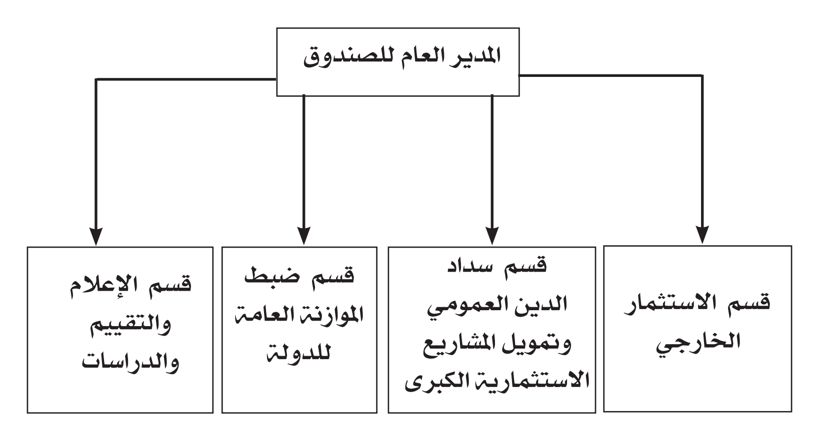
- السماح باستثمار موارد الصندوق في الأسواق المالية العالمية مع الالتزام بمبدأ تعظيم العوائد مع تقليل المخاطر.

- الحفاظ على استقرار وضبط الموازنة العامة للدولة من خلال امتصاص فوائض الإيرادات البترولية وتمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية، و بالموازاة مع ذلك يتعين على الحكومة العمل قدر المستطاع على تقليل اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات البترولية.

- سداد الدين العمومي الداخلي والخارجي.

2) **تعديل هيكل الصندوق**: فصل الصندوق عن الخزينة العمومية وتحويله من مجرد حساب في الخزينة إلى هيئة مستقلة مكونة من مجموعة من المصالح يرأسها مدير عام يتمتع بالاستقلالية التامة عن وزارة المالية ويخضع لسلطة البرلمان يتم تعينه بواسطة رئيس الجمهورية بعد موافقة البرلمان مع اقتراح تغيير اسم الصندوق ليصبح : صندوق الأجيال والاستثمارات العامة ويكون هيكل الصندوق المقترح وفقا للمخطط التالي :

مخطط رقم (01): الهيكل العام المقترح لصندوق الأجيال والاستثمارات العامة



- قسم الاستثمار الأجنبي : تتمثل المهمة الأساسية للقسم في تحويل فائض مداخيل الإيرادات البترولية إلى استثمارات مالية خارجية (أسهم وسندات) مع العمل على تعظيم عوائد هذه الاستثمارات وتدنية المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات مع اقتراح إشراف البنك المركزي على هذا القسم بالنظر لتجربة البنك في هذا المجال .

- قسم ضبط الموازنة العامة للدولة: يعمل على حماية الموازنة العامة من الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار في البلد من خلال امتصاصه لفائض السيولة الناتج عن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.

- قسم سداد الدين العمومي : يعمل على تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية مع اقتراح تمويل هذا القسم للمشاريع الاستثمارية الكبرى التي تنوي الحكومة تنفيذها على غرار: المدن الجديدة والطريق السريع شرق غرب مع العلم أن فصل هذه المشاريع عن الموازنة العامة وإلحاقها بالصندوق يؤدي إلى تخفيض العبء عن الموازنة العامة وبالتالي الحفاظ على استقرارها.

- قسم الإعلام والتقييم والدراسات: يهدف هذا القسم إلى إعداد تقارير دورية ومفصلة عن تطور وضعية الصندوق بالإضافة إلى تقييم أداء مختلف أقسام الصندوق والقيام بدراسات تهدف إلى ترقية وتحسين أداء الصندوق للوصول إلى صندوق يتميز بالاستدامة والاستقلالية عن مختلف التقلبات الاقتصادية العالمية.

3) **زيادة شفافية الصندوق**: إخضاع الصندوق لرقابة البرلمان من خلال تقديم مدير الصندوق لتقارير فصلية عن أداء الصندوق كما أن استخدام الحكومة لموارد الصندوق في تمويل العجز الموازني أو المشاريع الحكومية الكبرى أو سداد المديونية العمومية يجب أن يتم بموافقة البرلمان، بالإضافة إلى نشر التقارير الدورية عن أداء الصندوق وعرضها على الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف وسائل الإعلام من اجل زيادة شفافية ومصداقية سياسات تسيير الصندوق.

4) **تكوين إطارات عالية الكفاءة** مختصة في مجال توظيف الأموال في الأسواق المالية العالمية تسند لها مهمة تسيير الصندوق بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات ودراسات الباحثين الاقتصاديين في الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة.

خاتمة

يعبر إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر عن رغبة الحكومة الوصول إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية واستخدامها لخدمة الاقتصاد

الوطني باعتبارها ثروة زائلة وبسب التأثير المباشر والقوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ، إن هذه الخطوة تستحق التشجيع إلا أنه يجب التنبيه على مجموعة من النقائص التي تميز التجربة الجزائرية في هذا المجال تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل ومجال عمل والهيئات المكلفة بتسيير ومراقبة الصندوق التي يجب معالجتها باعتبار أن أي تأخير في هذا المجال يؤدي إلى ضياع عوائد مالية كبيرة يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها، كما يعرض وجود الصندوق للخطر بسب عدم استقرار موارده المتأتية من مداخيل الثروة النفطية ، وفي هذا الصدد يمكن للحكومة الاستفادة من تجارب بعض البلدان الرائدة في هذا المجال على غرار تجربة النرويج التي تعد من بين التجارب الناجحة، ورغم ذلك فإن نجاح تجربة أي بلد يعتمد أساسا على مدى صحة وسلامة الوضع الاقتصادي للبلد، ومن هذا المنطلق فإن معالجة الحكومة للنقائص التي تميز التجربة الجزائرية يجب أن تتم بالموازاة مع معالجة الخلل الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري نتيجة تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات و ضعف أداء القطاع الصناعي الجزائري

الهوامش

(1) تعددت التسميات التي أطلقت على هذه الصناديق من صناديق الثروة السيادية إلى صناديق النفط إلى صناديق الادخار الحكومية .

(2) يجدر التنبيه إلى أن الكويت قد أنشأت صندوقين للنفط يختلفان من حيث أهدافهما إلا أنهما يعتمدان على موارد الثروة النفطية .

(3) imf country report, algria statistical appendix, , 2005

(4) قانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ:28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004

(5)أمر رقم 04-06 المؤرخ في19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق لـ:15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

(6) وفقا للمادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000. قانون رقم: 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ: 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

(7) وفقا للمادة 66 من قانون 22-23 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ:28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004.

(8) إن مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الموازنة العامة الدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

(9) إن سعر 19 دولار أمريكي لبرميل النفط هو السعر المرجعي المعتمد من قبل الحكومة في تقديراتها لإيرادات الجباية البترولية وبالتالي للإيرادات العامة للدولة منذ سنة2001 وإلى غاية سنة 2009.

(10) فائض قيمة الجباية البترولية المحقق خلال كل سنة تم تحويله إلى صندوق ضبط الموارد وبالتالي فهو لا يظهر ضمن إيرادات الموازنة العامة للدولة.

(11) بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04 .

(12) أنظر دراسة جيفيري ديفيز، رولاندو اوسوسيسكي،واخرون «صناديق النفط هل تطرح المشكلات بوصفها حلولا»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 2001 ، ص: 56.

(13) Sigbjorn alte berg, le fonds du pétrole du gouve - nement norvégien , banque centrale de Norvège , 26 juin 2003 , p:03-27 , cite : www-norges-bank.no